التاريخ: ٢٠٠٠/١١/٦

بيان مالي

عن تطورات المالية العامة لشهر أيلول ٢٠٠٠
وبيان مالي أولي عن تطورات المالية العامة في شهر تشرين الأول

١. النتائج النهائية لعمليات الموازنة والخزينة في شهر أيلول ٢٠٠٠

بلغ عجز الموازنة في شهر أيلول ٢٠٠٠ حوالي ٣٠٩ مليار ليرة وهو ما يعادل **نسبة ٤٥,٠%** من مجمل إنفاق الموازنة. بالمقارنة، فقد بلغ العجز ١٤٧ مليار ليرة في الشهر السابق، أي ما يعادل نسبة ٢٣,٠%، و٢٩٩ مليار ليرة في شهر أيلول ١٩٩٩، أي ما يعادل **نسبة ٤٤,٧%**. وتظهر النتائج الإجمالية لحركة الإيرادات والنفقات في شهر ايلول من العام ٢٠٠٠ أن الإيرادات ارتفعت بمبلغ سبعة مليارات ليرة عن إيرادات أيلول ١٩٩٩، وهذا يمثل زيادة نسبية قدرها ٢%، بينما ارتفع مجمل النفقات مقارنة مع العام السابق بحوالي ١٨ مليار ليرة، وهو ما يمثل زيادة نسبية قدرها ٣%.

وفيما يتعلق بتفاصيل إيرادات الموازنة في شهر أيلول ٢٠٠٠، فقد تراجعت الإيرادات الضريبية باستثناء إيرادات الجمارك من ١٤٤ مليار ليرة في أيلول ١٩٩٩ إلى ٨٩ مليار ليرة في ايلول ٢٠٠٠ أي بنسبة ٣٨ ./. وتركز التراجع في عنصري ضرائب الدخل على الأرباح والضرائب على الأملاك المبنية، إذ أن حصيلة ضرائب الدخل في هذا الشهرانخفضت بحوالي ٢٨ مليار ليرة (-٥٥%) ، وانخفضت حصيلة ضرائب الأملاك المبنية ورسوم الانتقال والرسوم العقارية بأكثر من ٢٦ مليار ليرة (-٥٤ %) عما كانتا عليه في نفس الشهر من العام الماضي . كما تراجعت إيرادات الجمارك أيضاً، ولكن انخفاضها كان أقل حدة من انخفاض الإيرادات الضريبية الأخرى، إذ بلغت ١٤٩ مليار ليرة مقارنة مع ١٥١ مليار في أيلول ١٩٩٩، وهذا يمثل تراجعاً بنسبة ١%. وقد

حصل ذلك التراجع بالتزامن مع انخفاض أسعار صرف عملات الدول الأوروبيـة بالنسبة لليرة اللبنانية، سيما وأن المستوردات الاوروبية تمثل حوالي ٥٠% مـن مجمل مستوردات لبنان.

ومما تجدر الاشارة إليه أن هذا الانخفاض المحـدود فـي حـصيلة الـواردات الجمركية قد يؤشر إلى بعض الارتفاع في حجم الاستيراد الحقيقي بأسعار الصرف الثابتة. في المقابل، ارتفعت الإيرادات غير الضريبية بحوالي ٨٦% من ٧٥ مليار ليرة في أيلول ١٩٩٩ إلى ١٤٠ مليار ليرة . وكان العامل الأساسي الذي أدى إلى هذا التغيير الزيادة الملحوظة في تحويلات فائض إيـرادات هيئـة المواصـلات السلكية واللاسلكية التي بلغت ١١٠ مليار ليرة في أيلول ٢٠٠٠، مقارنة مـع ٣٠ مليار ليرة في الشهر المماثل عام ١٩٩٩.

وتظهر الأرقام الإجمالية لنفقات الموازنة في شهر أيلول ٢٠٠٠ تراجعاً في النفقات باستثناء نفقات خدمة الدين العام، من ٣٨٥ مليار ليرة في أيلـول ١٩٩٩ إلى ٣٢٤ مليار ليرة. ويعزى هذا الانخفـاض إلـى تراجـع مبـالغ التحـويلات والمساهمات عن المبالغ المدفوعة في الأشهر السابقة. في الجانب الآخر ارتفعت نفقات خدمة الدين العام من ٢٨٤ مليار ليرة في أيلول ١٩٩٩ إلى ٣٦٣ مليار ليرة في الشهر نفسه من عام ٢٠٠٠. ويعود قسم كبيرمن زيادة نفقات خدمة الدين هـذا الشهر إلى كلفة عملية إعادة هيكلة استحقاقات سندات الخزينـة الداخليـة التـي أجريت خلال شهر أيلول والتي هدفت إلى إعادة توزيع قسم من هذه الاسـتحقاقات على فترات اطول تحقيقاً لتوزيع أفضل للاستحقاقات الشهرية لسندات الخزينة.

أما فيما يتعلق بعمليات الخزينة، فقد ارتفع العجز في شـهر أيلـول ٢٠٠٠ بحوالي عشرة مليارات ليرة عما بلغه ذلك العجز في نفس الـشهر مـن العـام الفائت. وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع صافي المدفوعات من حساب الخزينة فـي شهر ايلول بحوالي ٣٢ مليار ليرة، بينما ارتفعت مبالغ المقبوضات في حـساب الخزينة بمبلغ ٢٢ مليار ليرة.

وقد أدت هذه التطورات في عمليات الموازنة والخزينة إلى انخفاض بسيط في مستوى العجز الكلي (موازنة + خزينة) حيث انخفضت نسبة العجز الاجمـالي إلى ٤٨,١% في شهر أيلول ٢٠٠٠ في مقابل ٤٨,٦% في أيلـول ١٩٩٩. أمـا الوضع التراكمي لمجمل عمليات الموازنة والخزينة خلال التسعة أشهر الاولـى من السنة الحالية فيظهر ارتفاعاً في نسبة عجز الموازنة والخزينـة، مـن نـسبة ٤٢,٧% في ١٩٩٩ إلى نسبة ٥٠,٧% هذا العام.

إلا أن ما ينبغي الاشارة إليه ايضاً هو أنه عند استبعاد أعباء خدمة الـدين العام يتبين ان الفائض الاولي في عمليات الموازنة لشهر أيلـول ٢٠٠٠ بلـغ ٥٤ مليار ليرة ونسبته ٨% من مجمل النفقات. وذلك بالمقارنة مع عجز أولي مقـداره ١٥ مليار ليرة، اي ما يعادل نسبة ٢%، في أيلول من العام ١٩٩٩. كـذلك فـإن الفائض الأولي عن الفترة الممتدة من كانون الثاني وحتى أيلول من هـذا العـام بلغت ٤٨٢ مليار ليرة، بنسبة ٨% من مجمل النفقات، بالمقارنة مع فائض أولـي قدره ٦٤٤ مليار ليرة، بنسبة ١٣%، عن الفترة المقابلة من العام السابق.

وزارة المالية